

دعا إلى إجراء انتخابات نيابية قبل الرئاسية بقانون يؤمن المناصفة

عون: التجاوزات شرّعت الأبواب لإعادة النظر في جميع مرتكزات الحكم



عون خلال مؤتمره الصحافي

(تموز)

فماذا يبقى من داع لوجودها إن هي تخلفت عن واجبها الأمني الأول بتوفير الشرعية للقيادات الأمنية، وإعادة النظر في جميع مرتكزات الحكم، واعتقد أننا دخلنا مرحلة العد العكسي، بل دخلناها فعلا.»
وأشار إلى أن الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية بحيث تحصر صلاحياتها بمحاكمة العسكريين وإعادة بقية الصلاحيات المتعلقة بالمدنيين إلى المحاكم العادية.»
وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية بحيث تحصر صلاحياتها بمحاكمة العسكريين وإعادة بقية الصلاحيات المتعلقة بالمدنيين إلى المحاكم العادية.»

وأكد أن «البنان» هو لنحن في حاجة إلى مثل هذه الحكومة؟». وتابع عون: «نحن اليوم أمام حكومة تعجز عن إنجاز أهم القرارات، لأنها تحاول الهروب من احترام الحقوق والقوانين والعدالة، ولنذكر منها، على سبيل المثال، القرار المتعلق بالعينيات الأمنية، عندما شهّز الفريق الذي عقد معنا الاتفاق حول هذه العينيات، بذريعة أعداء تعيسة سربت إلى الإعلام، ومن هذه الأعداء «الخلاقة»، أن المرشح لقيادة الجيش والذي يقرّ له الجميع بالأفضلية والقدرة والإنجازات والأخلاق، عليه أن يدفع ثمننا بسبب القربى التي ليس لها أي علاقة بكفاءته أو إباداته المهني. فهل هذا يشكل خطيئة مميّزة تستف من مرتكبها من الحقوق المدنية، وتمحو السيرة البولطية الطويلة والمستمرة التي عاشها مدى حياته المهنية ولا يزال؟»

وهل من أحد يستطيع أن يحدد لنا المعايير التي تتفع في اختيار القادة والمسؤولين؟». وقال: «نحن مصزون على المحافظة على المؤسسة العسكرية بأعلى الكفاءات المهنية، وأسمى القيم الأخلاقية، ونحن لم ندعم يوما ولن ندعم، إلى أي موقع عام، غير النخبة التي تشرّف الموقع. ولن نسمح بعد اليوم باستباحة حقوقنا، أو المسن بأي حقوق لأي من مكونات المجتمع اللبناني، والتجاوزات

والتي نتحدث عنها، ونقلت من ضوابط ممارسة الحكم، وكل ما لا نستطيع الحكومة مجتمعته إقراره ضمن إطار القوانين، تترك وزيرا يقره بنفسه خارج إطار القوانين، وقس على ذلك العينيات الأمنية.» وأكد أنّ «الحكومة الحالية وجدت، وبسبيل وتنازل منا، لكي تؤمن بمشاركتنا الحد الأدنى من الاستقرار الأمني والاقتصادي،

رأى رئيس» كتحتل التغيير والإصلاح الثابت ميشال عون أنّ التجاوزات الدستورية والقانونية والمالية الحاصلة لغاية الآن، شرّعت الأبواب لإعادة النظر في جميع مرتكزات الحكم، مبريا عن اعتقاده بأننا دخلنا مرحلة العد العكسي.»

وخلال مؤتمر صحافي عقده أمس في دارته في الرابية، تناول فيه التطورات الراهنة و«أزمة الحكم المتنامية التي يمر فيها لبنان منذ عام 1990 والأخطار الكبرى التي يتعرض لها.»

قدم عون «حلولاً للخروج من الأزمات الدستورية أبرزها «إجراء انتخابات نيابية قبل الرئاسية، على أساس قانون انتخاب جديد يؤمن المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وفقاً للدستور ووثيقة الوفاق الوطني.»

وقال: «لا شك في أنّ لبنان اليوم يتعرض لأخطار كبرى، منها خارجية ومنها داخلية وكلامها يتفاعلان ويضخان بعضهما بعضاً. وإذا كانت الأخطار الداخلية من صنع غيرنا ولا نستطيع السيطرة عليها ومن الواجب تعزيز قدراتنا لمواجهةها، فالأخطار الداخلية من صنعنا كلبنايين، ما يرتب علينا واجب العمل ما إنزالنا.»

وأشار إلى أنّ «لبنان» هو لنحن في حاجة إلى مثل هذه الحكومة؟». وتابع عون: «نحن اليوم أمام حكومة تعجز عن إنجاز أهم القرارات، لأنها تحاول الهروب من احترام الحقوق والقوانين والعدالة، ولنذكر منها، على سبيل المثال، القرار المتعلق بالعينيات الأمنية، عندما شهّز الفريق الذي عقد معنا الاتفاق حول هذه العينيات، بذريعة أعداء تعيسة سربت إلى الإعلام، ومن هذه الأعداء «الخلاقة»، أن المرشح لقيادة الجيش والذي يقرّ له الجميع بالأفضلية والقدرة والإنجازات والأخلاق، عليه أن يدفع ثمننا بسبب القربى التي ليس لها أي علاقة بكفاءته أو إباداته المهني. فهل هذا يشكل خطيئة مميّزة تستف مرتكبها من الحقوق المدنية، وتمحو السيرة البولطية الطويلة والمستمرة التي عاشها مدى حياته المهنية ولا يزال؟»

وهل من أحد يستطيع أن يحدد لنا المعايير التي تتفع في اختيار القادة والمسؤولين؟». وقال: «نحن مصزون على المحافظة على المؤسسة العسكرية بأعلى الكفاءات المهنية، وأسمى القيم الأخلاقية، ونحن لم ندعم يوما ولن ندعم، إلى أي موقع عام، غير النخبة التي تشرّف الموقع. ولن نسمح بعد اليوم باستباحة حقوقنا، أو المسن بأي حقوق لأي من مكونات المجتمع اللبناني، والتجاوزات

والتي نتحدث عنها، ونقلت من ضوابط ممارسة الحكم، وكل ما لا نستطيع الحكومة مجتمعته إقراره ضمن إطار القوانين، تترك وزيرا يقره بنفسه خارج إطار القوانين، وقس على ذلك العينيات الأمنية.» وأكد أنّ «الحكومة الحالية وجدت، وبسبيل وتنازل منا، لكي تؤمن بمشاركتنا الحد الأدنى من الاستقرار الأمني والاقتصادي،

السفارة الروسية احتفلت بالنصر على الفاشية

زاسيبكين: نواصل جهودنا لتعزيز الأمن والاستقرار في العالم



من الاحتفال

أحيت السفارة الروسية الذكرى الـ70 لـ«الانتصار في الحرب الوطنية العظمى»، بإحتفال في قصر الأونيسكو برعاية وزير التربية ياسس يو صعب، ممثلا بغسان شكرون، وفي حضور السفير الروسي الكسندر زاسيبكين وممثلين لأحزاب وشخصيات سياسية وحزبية وحشد من أبناء الجالية الروسية.

بدأ الإحتفال بالنشيدبن اللبناني والروسي، ثم ألقى زاسيبكين كلمة قال فيها: «احتفلنا بهذه الذكرى المجيدة إدراكا منا مرة أخرى لهذا الإنجاز الجبار للشعب السوفياتي، وكما قال الرئيس فلاديمير بوتين ان الانتصار العظيم سيبقى دائما في قمة البطولة في تاريخ بلادنا». وأضاف: «وضع منطلق توحيد جهود الشعوب من أجل السلام والأمن والاستقرار والإزدهار في أساس النظام العالمي بعد الحرب عندما انتشت الأمم المتحدة وتبلور نظام الشرعية الدولية المعاصرة، إلا أنه يتكرر اليوم خرق المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي، وخصوصا في السنوات الأخيرة.»

وأكد أنّ «روسيا لا تزال في هذه الظروف تدعو بإلحاح إلى إقامة عالم الأقطاب المبني على أساس الأمن المتساوي وغير المجتزأ لجميع الدول والشعوب، وفي الوقت عينه نعتز بالمنظور التقليدي والمفاهيم الأخلاقية والخير والحقيقة والعدالة.» وأشار إلى أنّ «الاحتفالات بعيد النصر تعلم موسكو وغيرها من المدن والقري الروسية وريوع العالم كله، بما في ذلك لبنان، وإن الشعب الروسي لا ينسى الصفحات المجيدة لتاريخه، ويفتخر بطولته وآبائه وأجداده.» وختم: «نواصل جهودنا في جميع المجالات من أجل

البناء

«المستقبل» يواصل تأجيل الشارع والتهويل على القضاة

الساحلي: تحقير ريفي للمحكمة جرم يعاقب عليه القانون السيد: تسريب أجزاء من تسجيلات سماحة – كفوري تضليل للرأي العام

واصل تيار المستقبل تأجيل الشارع والتهويل على القضاة، على خلفية الحكم الصادر في حق الوزير السابق ميشال سماحة.
وعدّ الرئيس سعد الحريري غير «توتير»، على الحكم الصادر في حق سماحة، بالقول: «سماحة حاول إشعال حرب أهلية فحكم بأربع سنوات. وسام(الحسن) أحبط محاولته وانقذ كل اللبنانيين من الحرب فتمّ إعدامه. أمام أي محكمة تستأنف هذه الأحكام؟»

واستنكرت كتلة المستقبل الحكم، وأعلنت في بيان بعد اجتماعها أمس، «دعها الكامل للمواقف والمطالب التي أعلنها وزير العدل أشرف ريفي، وأولها تمييز الحكم الصادر عن المحكمة، وذلك عبر اتباع الطرق القانونية، من ضمن المؤسسات الدستورية والقضائية للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية بحيث تحصر صلاحياتها بمحاكمة العسكريين وإعادة بقية الصلاحيات المتعلقة بالمدنيين إلى المحاكم العادية.»

وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية بحيث تحصر صلاحياتها بمحاكمة العسكريين وإعادة بقية الصلاحيات المتعلقة بالمدنيين إلى المحاكم العادية.»

وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية هو أمر لا يوجد أي نصّ معني بالملف الذي يهاجمه ويتهمك عليه»، واصفا كلام ريفي بأنه «تداول غير مسبق على القضاء والقضاة والعدل.»

وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية هو أمر لا يوجد أي نصّ معني بالملف الذي يهاجمه ويتهمك عليه»، واصفا كلام ريفي بأنه «تداول غير مسبق على القضاء والقضاة والعدل.»

وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية هو أمر لا يوجد أي نصّ معني بالملف الذي يهاجمه ويتهمك عليه»، واصفا كلام ريفي بأنه «تداول غير مسبق على القضاء والقضاة والعدل.»

وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية هو أمر لا يوجد أي نصّ معني بالملف الذي يهاجمه ويتهمك عليه»، واصفا كلام ريفي بأنه «تداول غير مسبق على القضاء والقضاة والعدل.»

سليمان يرفض إلغاء «العسكرية»

تمنى الرئيس ميشال سليمان «أن تصدر جميع المحاكم أحكامها باسم الشعب اللبناني في دون أي خضوع أو التفات إلى مبدأ الملامة السياسية لإقناع المواطن بأننا لا زلنا نعيش في دولة القانون.»

وشدّد سليمان، خلال استقباله نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقبل، على ضرورة «تشديد الأحكام القضائية في حق المسؤولين الحاليين أو السابقين باشذ العقوبات، لأنهم يستفيدون من السهوليات والشهرة والمنصب، وهذا ما لا يجوز استخدامه لغايات شريرة وغير مشروعة وخظورة قدرتهم على التأثير على سلوك الرأي العام.»

وقال سليمان: «بصرف النظر عن قضية سماحة، يجب عدم إلغاء المحكمة العسكرية أو ربطها حصرا بهذا الملف، لأنّ الجيش اللبناني مكلف بمهامت حفظ الأمن على الأراضي اللبنانية كافة، ويعود إلى مفوض الحكومة وهو موضع ثقة، أن يعلن في الحكم أمام محكمة التمييز العسكرية، التي لها الحق بقول كلمتها الأخيرة»، معتبرا أنّ هذا «لا يتعارض إطلاقا من تصويب عمل هذه المحكمة وصلاحياتها، على أن يأتي ذلك من خلال مشروع متكامل يحقق استقلالية السلطة القضائية.»

من جهة أخرى، ناقش سليمان مع وزير الدفاع «شؤون المؤسسة العسكرية وجهوية الجيش اللبناني الذي يقوم بواجبه في المهّمات المكلف بها كافة.»

يزبك: نطالب بصوت عال

بانتخاب رئيس للجمهورية

اعتبر الوكيل الشرعي العام للسيد الخامنئي في لبنان الشيخ محمد يزبك «أنّ مسؤولية اللبنانيين تطهير ما تبقى من جرد عرسال، حتى يتم تأمين عرسال المحيط من الشر المستطير، وعدم الانتفات إلى الأصوات التي اعتدنا عليها مع كل انتصار للوطن في مواجهة العدو الإسرائيلي والعدو الإرهابي التكفيري.»

وخلال كلمة ألقاها في بعلبك، في حضور النائب علي المقداد ورئيس اتحاد بلديات بعلبك حسين عواضة، قال يزبك: «يجب أن تدعم المؤسسات ويصار إلى جلسة تشريعية لإقرار مشاريع في حق للمواطن، ولا يجوز التقرّيب بها، وما يسمع بإلغام الأئمة على حزب الله في عدم انتخاب رئيس للجمهورية، تنفعذا لأجندة إقليمية، وأنه لو اتفق المسيحيون على رئيس وكان(سبير) ججع، فسوف يقاتل حزب الله، فضلا عن عدم حضوره الجلسة. إنها إرهابسات وتخيلات واتهامات فالمشكلة مشكلتهم. ونحن نطالب بصوت عال يجب بأن يصار إلى انتخاب رئيس للجمهورية وهو من الضروريات. ولم يعد خافيا على أحد الدولة الإقليمية التي رفضت انتخاب وإيصال الرئيس القوي إلى القصر. لأنه لم يكن أداة لطبعا لمشروعها.»

وأكد وجوب «دعم المؤسسات الأمنية والعسكرية وتعزيز دور الجيش اللبناني لتتكامل بذلك عناصر قوة لبنان وحماية حدوده واستقلاله.»

وأضاف: اليوم، ذكرى النكبة المشؤومة عام 1948. لقد مضى عليها67 سنة، وما أعقبها من تداعيات ومجازر وتهجير وحروب ودمار وخراب وأسر. ومع كل ذلك، لن نقفد الأمل بالتحريرو وعودة فلسطين كاملة إلى قلب الأمة العربية والإسلامية.»

وسأل: «ما يخطط له في كامب ديفيد في لقاء مع زعماء الخليج، هل يختلف في معيلاته عن لقاء شرم الشيخ في مصر، الذي تخضض عنه تحالف عربي ولد عاصفة الحزم واعتهاء وجريمة بقيادة أميركية . سعودية على بلد عربي إسلامي لمدة سبعة أسابيع، وإعلان وقف نار هبش في اليمن؟»

وشدّد على وجوب«أن يعود الجميع إلى صوابهم والتمسك بالحق والاعتماد على الله، وحدة الكلمة ورفع أيدي المستكبرين والمستغلين والطواغيت، ويهدأ يكون الحل، وتتصفر شعوبنا وأمننا على أثة الحرب والدمار والخراب ومن دونها إلى مزيد من التشتت والقتل والدمار.»

النبلسي: عملية القلمون ضرورية

رأى الشيخ عفيف النبلسي في تصريح «أنّ معاناة الإرهابيين في القلمون أصبحت أكثر عمقا ولم يعد بوسعهم الإفراخ أو ملاقة القتل يائسين فملسين».
واعتبر:«أنّ حقل التوازنات بدأ يتغير بصورة جذرية لصالح المقاومة»، مشيرا إلى أنّ «العملية في القلمون كانت خطوة ضرورية لإبعاد الإرهابيين عن أرضنا وحدودنا.»

وقال النبلسي: «إنّ من يعتقد من القوى التي تسمى نفسها سيادية أنّ لبنان سيكون بمنأى عن الخطر التكفيري فهو وهم وهم، إذ ليس ثمة سبيل إلى الحفاظ على الكيان والاستقرار إلا بقطع دابر التكفيريين من غير إبطاء قطعا حادا».
وختم: «إنّ هؤلاء الذين يقفون على الحياد اليوم، أو أولئك الذين يحرضون ضد حزب الله، لا يعرفون أنّ قيمة كل قطرة من دماء الشهداء في حياة لهم وكل اللبنانيين.»

من جهة أخرى، تحدث النائب الوليد سكرية خلال لقاء نظمته حزب الله في بلدة النبطية الفوقا عن «أهمية معركة القلمون الاستراتيجية، وخصوصا في هذه المرحلة التي تحاول الكثير من الدول الداعمة للأرهاب التكفيري أن تستطير على مناطق نفوذ، مستخدمة كل أساليب القتل والسلاح والدمار للترجيع أكثر»، مؤكدا «أنّ لبنان اليوم بقوة جيشه ومقاومته قادر على مواجهة هذه المجموعات، وبالتالي قادر أن يبقي البلد متماسكا بالحدّ الأدنى عن التناثرات المرعبة التي تخيم على المنطقة بدءاً من العراق، إلى اليمن، وسورية.»

محلّيات سياسية

عامه وللقضاة في مختلف المواقع والمحاكم.. وأشار السيد إلى أنه «بعيدا عن الدفاع عن الجرم الذي استدرك إليه سماحة، فإنّ السبب الرئيسي في كون الحكم قد جاء مخفضاً في حقّه يعود أساسا إلى كون تيار «المستقبل» بشخص وزيره ريفي قد أخفى المخبر- الشاهد ميلاد الكفوري عن المحكمة العسكرية ومنعها من الإستماع إلى إفادته ومقارعة سماحة أمامها وجهاً لوجه حسب الأصول.»

واستنكرت «جبهة العمل الإسلامي» في لبنان، «الهجوم المبرمج الذي تتعرض له المحكمة العسكرية من قبل فريق الرابع عشر من آذار، والدعوات المطالبة بإلغائها من قبل هذا الفريق الذي توجه، وفي شكل غير مسبق إلى الطعن بالقضاء اللبناني والأحكام الصادرة عنه، فقط لأنها لا توافق توجهاته السياسية الاتهامية، ولا تصبّ في خدمة مصالحه الداخلية الفتوية في التعرّض لنهج وخط وخيار المقاومة محليا وإقليميا.»

وقالت في بيان: «صحیح أنّ المحكمة التي مرت وتبرّ بها البلاد أوضحت حاجة ملحة وضرورة، وأنه حين يهاجم وزير العدل تلك المحكمة والقضاء فليس لأنه لم تعجبه الأحكام الصادرة عنها فقط، بل من أجل إسقاطها وإلغائها وتوقف عملها، تماما كما هو مطلب فريقه من قوى 14 آذار.»

وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية هو أمر لا يوجد أي نصّ معني بالملف الذي يهاجمه ويتهمك عليه»، واصفا كلام ريفي بأنه «تداول غير مسبق على القضاء والقضاة والعدل.»

وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية هو أمر لا يوجد أي نصّ معني بالملف الذي يهاجمه ويتهمك عليه»، واصفا كلام ريفي بأنه «تداول غير مسبق على القضاء والقضاة والعدل.»

وأشار أيضا ستجري «الاتصالات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المرجو، والعمل بماقى الطاقة من أجل تعديل قانون القضاء العسكري الذي يرعى عمل المحكمة العسكرية هو أمر لا يوجد أي نصّ معني بالملف الذي يهاجمه ويتهمك عليه»، واصفا كلام ريفي بأنه «تداول غير مسبق على القضاء والقضاة والعدل.»

دريان: وضع الدولة والوطن على كف الخطر والتشقق

المهالل في فلسطين وسورية والعراق إلى الأيادي والمؤامرات الأجنبية، فألى من تنسب التخريب الحاصل في الدولة ومؤسساتها، والناس وعلاقتهم، في لبنان؟ كل المشاركين معروفون، وهم جميعا لبنانيون. وليس هناك تبريرا لتفكيك الدولة، وغياب رئاسة الجمهورية، وتحطيل المجلس النيابي، وتكثؤ الحكومة بمشية السلاحفا، غير الإنانيات، وتجاهل حياة ومستقل خمسة ملايين لبناني، وكأنّ ذلك كله ما كخافنا، حتى بيات وضع الدولة الاظر من كل ذلك، أنّ ما يجري كشف هشاشة مجتمعاتنا التي تتفق على المناعاة الوطنية، بل وإلى المناعة الدينية، التي كان يمكن أنّ تجنبها الانزلاق إلى هذه المهالك.»

وأكد «أنّ طرابلس مدينة تعايش و سلام وانفتاح، بل هي مدينة اقول إنّ طرابلس ليست مدينة المأذن فقط، بل هي مدينة الكنائس، وآثارها الباقية عبر القرون خير شاهد على ذلك. يكفي أنّ أعداء هؤلاء الذين يريدون إخراج طرابلس عن هويتها وأصلها، أسماء شوارعها، وشارع السيد، وشارع الراهبات، وشارع الطران، وشارع سابا زريق، وساحة يعقوب اللبان، وشارع فرح أنطون، وتطول اللائحة.»

كرامي: طرابلس سترجع قلعة العروبة والوطنية

أكد الوزير السابق فيصل كرامي أنّ «طرابلس مدينة تعايش و سلام وانفتاح»، داعيا إلى إيقاظها خارج الطوائف «باعتبارها قلعة العروبة والوطنية كما كانت، وكما سترجع».
كلام كرامي جاء خلال مائدة غداء تكريمية أقامها له عضو مجلس بلدية طرابلس فيكتور حسون في مطعم «الشاطىء الفضي» في ميناء طرابلس، في حضور النائب السابق سليم حبيب وعدد من أبناء طرابلس والميناء وأعضاء من المجلس البلدي.

بعد كلمة ترحيب لناصر بيطار، ألقى حسون كلمة قال فيها: «كزما معالي الأستاذ فيصل كرامي، هذا الإنسان المتواضع، بتبليته دعوتنا وهو سليل عائلة عظرت طرابلس بالوطنية والعروبة وفكر التحرر القومي.»

كرامي

وألقى كرامي كلمة قال فيها: «إنّحاز في هذا اللقاء إلى واحدة من القيم والفضائل التي تكاد تختصر شخصية الهامة التي فقدتها شخصا، وفقدتها المدينة، وبقدها الوطن، تلك الهامة التي أسسها عمر كرامي. إنحاز إلى الفؤاء كقيمة وكفضيلة وتشجيعا على صدور البشر، ولا اجازف إذ أقلت أنّ عمر كرامي لم يضيف يوما طول حياته إلا أمام الفؤاء، ولم يكرر قلبه يوما طوال حياته إلا أمام سترجع.»

